

دراسة تحليلية لصادرات أهم الصناعات الغذائية في مصر خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١)

سارة عزت فتوح^(١) - وائل فوزي عبد الباسط^(٢) - ماجد يسري الخربوطلي^(٣) - محمد فتحي محمود عفيفي^(٤)
(١) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (٢) كلية تجارة، جامعة عين شمس (٣) معهد مصر
العالي للتجارة والحاسبات أكاديمية مصر (٤) معهد بحوث تكنولوجيا الأغذية ، مركز البحوث الزراعية

المستخلص

تُعد التجارة الخارجية أداة اقتصادية مهمة تسهم في تمويل خطط التنمية المستدامة، خاصة في ظل التوجه العالمي نحو المعايير البيئية في الإنتاج والتسويق، وتأتي الصادرات كعنصر رئيسي لتحفيز الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز النمو، وتوفير النقد الأجنبي، وتحقيق التوازن التجاري، مما يجعلها ذات أهمية خاصة للدول النامية مثل مصر ، وفي هذا الإطار تكتسب صادرات الصناعات الغذائية المصرية أهمية متزايدة نظراً لما تتمتع به من مزايا تنافسية وقدرة على النفاذ إلى أسواق متعددة ، وتُعد الخضروات المجمدة وصلصة الطماطم من أبرز المنتجات التي تشهد طلباً عالمياً متنامياً، مدفوعاً بجودة الإنتاج وتوفر المواد الخام الزراعية ، تهدف الدراسة إلى تحليل تطور كميات وقيم وأسعار صادرات هذه المنتجات خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢١ ، ودراسة التوزيع الجغرافي لأهم الدول المستوردة ، أظهرت النتائج أن الولايات المتحدة والسعودية وإيطاليا هي أكبر مستوردي الخضروات المجمدة، بينما تصدر المغرب والسعودية والإمارات أكبر مستوردي صلصة الطماطم، وقد أوصت الدراسة بضرورة فتح أسواق جديدة، وتحسين الجودة والتغليف، لضمان استدامة الصادرات وزيادة الحصة السوقية لمصر في الأسواق العالمية، ودعم التنمية المستدامة في قطاع الصناعات الغذائية.

الكلمات المفتاحية : الصناعات الغذائية — كمية الصادرات — قوة التصدير — البعد البيئي — الاستدامة البيئية.

المقدمة

تعد الصادرات الغذائية من الركائز الأساسية للاقتصاد المصري، حيث تلعب دوراً حيوياً في دعم الميزان التجاري وتوفير العملة الأجنبية وتعزيز قدرة القطاع الزراعي والصناعات الغذائية على النمو والابتكار ومع تزايد الطلب العالمي على المنتجات الغذائية ، وخاصة في الأسواق الأوروبية والعربية ، بات من الضروري تحسين جودة المنتجات وتطوير سلاسل الإمداد لضمان استدامة وإستمرارية هذه الصادرات ، حيث تشترط كثير من الدول المستوردة مطابقة المنتجات الغذائية لمواصفات الاستدامة البيئية بدءاً من الزراعة وحتى المعالجة والتعبئة. ومن هنا تظهر أهمية دمج الاعتبارات البيئية في سلاسل إنتاج وتصدير الخضروات المجمدة وصلصة الطماطم في مصر للحفاظ على الأسواق التصديرية الحالية والتوسع في اسواق جديدة.

مشكلة الدراسة

قد تحتل مصر مراكز متقدمة في أسواقها التقليدية من منتجات التصنيع الغذائي (الخضروات المجمدة و صلصة الطماطم) فهذه المراكز محاطة بالعديد من المخاطر حيث أن أهداف التنمية المستدامة والثورة الصناعية الجديدة لأغلب دول العالم في الآونة الأخيرة هي زيادة صادراتهم من المنتجات الغذائية وخاصة المصنعة منها للوصول بالمنتج في الزمان والمكان وبالشكل التي يتفق مع أذواق المستهلكين ، فنظرا لزيادة ربحية تلك المنتجات لرفع حصيلة العملة الأجنبية قد توجه العديد من الدول نحو التصنيع الغذائي فأصبح مركز مصر في العديد من السلع (الخضروات المجمدة وصلصة الطماطم) في حالة تنافس شديد، وقد يصل إلى حد الخطورة من الخروج من تلك الأسواق ، مما له أثر سلبي على الميزان التجاري المصري والتنمية الاقتصادية ، الأمر الذي دعا لضرورة دراسة

ومعرفة التغير الحادث في الصادرات المصرية لكل من الخضروات المجمدة وصلصة الطماطم خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١).

تساؤلات الدراسة

١. ما هي التغيرات في حجم الصادرات المصرية لكل من الخضروات المجمدة وصلصة الطماطم خلال فترة الدراسة (٢٠١٢-٢٠٢١)؟
٢. ما هي الأسواق الرئيسية للصادرات المصرية من الخضروات المجمدة وصلصة الطماطم خلال فترة الدراسة (٢٠١٢-٢٠٢١)؟
٣. ما هي التأثيرات البيئية لإنتاج أهم الصناعات الغذائية في مصر؟

أهداف الدراسة

- تهدف الدراسة للتعرف على تطور أهم صادرات الصناعات الغذائية المصرية (الخضروات المجمدة وصلصة الطماطم) بالإضافة لدراسة التوزيع الجغرافي لأهم الأسواق المستوردة لهم والبعد البيئي لها، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية :
- دراسة مفاهيم ذات صلة بالصناعات الغذائية والاستدامة البيئية.
 - دراسة الوضع الراهن لصادرات مصر لكل من الخضروات المجمدة وصلصة الطماطم المصرية خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١).
 - دراسة التوزيع الجغرافي لأهم الدول المستوردة الخضروات المجمدة وصلصة الطماطم من مصر خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١).
 - التعرف على التأثيرات البيئية لإنتاج الخضروات المجمدة وصلصة الطماطم .

إجراءات الدراسة ومصادر البيانات

تعتمد الدراسة علي المنهج الإحصائي البسيط من خلال استخدام بعض الأساليب الإحصائية لتحليل السلاسل الزمنية كالمتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ومعادلات الاتجاه الزمني العام ، وقد تم الإعتماد علي البيانات المنشورة وغير المنشورة المتاحة بال نشرات الإقتصادية والإحصائية التي تصدر من خلال من قطاع الشؤون الإقتصادية -أعداد متفرقة " ، موقع Trade map .

الدراسات السابقة

دراسة إيمان فخري ، ٢٠٢٤ " اتجاهات التجارة الخارجية للأسواق التقليدية لبعض منتجات التصنيع الغذائي المصرية " استهدفت الدراسة دراسة الأسواق التقليدية لبعض منتجات السلع الغذائية وهي الخضر المجمدة والعصائر المصرية وذلك بالإضافة لدراسة الطلب على تلك المنتجات الغذائية المصرية في أهم أسواقها التصديرية ، وإعتمدت الدراسة في تحليلاتها الإقتصادية والإحصائية الكمية و الوصفية منها والمتمثلة في إسلوبي الأنحدار البسيط والمتعدد في تقدير العديد من النماذج ، وإنتهت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها الإهتمام بشروط الجودة ومواصفاتها ومتطلباتها الخاصة بمنتجات التصنيع الغذائي لأسواق مصر ومحاولة دراسة الوضع التنافسي لأسواقنا لمنتجات

التصنيع الغذائي من خلال معرفة المنافسين للسوق المصري والأسعار ومواعيد التوريد وجودة المنتجات للحصول على ميزة لمنتجاتنا المصرية ، الإهتمام بتطوير طرق التصنيع لمنتجات التصنيع الغذائي من خلال التدريب المستمر للمصانع للوصول لأحدث الطرق في التصنيع والتغليف وذلك بالإضافة لتوفير أحدث وأفضل الآلات الخاصة بالتصنيع بهدف الوصول لأعلى جودة وبأقل تكلفة ممكنة ،محاولة إلغاء التعريف الجمركية بين اهم الأسواق الخارجية وبالأخص ذات القرب الجغرافي وذلك لتوفير عامل مميز للإستيراد من مصر .

دراسة أحمد الزيني ، ٢٠٢٣ " القدرة التنافسية للصادرات المصرية في ضوء المعايير البيئية ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة " استهدفت الدراسة التعرف علي مفاهيم التنمية المستدامة والقضايا المتعلقة بمؤشرتها دراسة أهمية الالتزام بالمعايير البيئية العالمية للصادرات المصرية وأثرها على التنافسية ، مع الوصول لرؤية مستقبلية لمواجهة التحديات البيئية للصادرات المصرية وتعزيز القدرة التنافسية ، وإعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي فضلاً عن استخدام المنهج الإستقرائي ، وإنتهت الدراسة بالعديد من التوصيات من أهمها ضرورة اعتماد الشفافية العالمية في موضع المعايير البيئية لتحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها والحيلولة دون إستخدامها كعوائق غير جمركية أمام تدفق التجارة الخارجية ، ضرورة تدخل الدولة بالشكل الذي ينظم آلية السوق ويحفز القطاع الخاص على إدماج البعد البيئي في رسم السياسات الإنتاجية ، إقرار سياسات بيئية متسقة ترتكز على منهجية واضحة وتأخذ في إعتبارها الأهداف الإقتصادية وخطط التنمية المستدامة بحيث يتم التقليل بقدر الإمكان من الآثار الخارجية لتلك السياسة على الهيكل الإقتصادي للدولة بصفة عامة وقطاع الصادرات بصفة خاصة.

دراسة الشرفاوي ، ٢٠٢٠ " رؤية إستراتيجية لتفعيل دور اقتصاد المعرفة في النهوض بقطاع الصناعات الغذائية في مصر " استهدفت الدراسة تشخيص الوضع الغذائي في مصر ، والتعرف على طبيعة أداء قطاع الصناعات الغذائية ، من خلال دراسة الوضع الراهن لقطاع الصناعات الغذائية ، والتطور الحادث في كل من إنتاج وإستهلاك أهم السلع الغذائي الغذائية الرئيسية في مصر وصادرات وواردات كل منها ، وحجم الفجوة الغذائية ، ومعدلات الاكتفاء الذاتي ومتوسط نصيب الفرد منها. إستخدمت الدراسة الأسلوب التاريخي والتحليلي ، وإعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بينت الدراسة أن تخلي الدولة عن دورها في النشاط الاقتصادي وإهمالها للدور التعاونيات في القطاع الزراعي قد كان نتيجة ذلك أن القطاع الخاص سيطر على مدخلات ومخرجات هذا النشاط ، وإحتقار أهم مدخلات الإنتاج الزراعي (بذور - مبيدات - أسمدة) ، الإهتمام بالزراعات الإستثمارية على حساب المحاصيل الأساسية ، كل ذلك أدى لتراجع إنتاجية النشاط الزراعي وجودة المحاصيل الأساسية مما أدى لتعميق الفجوة الغذائية في مصر ، تراجع نسبة الإكتفاء الذاتي من السلع الأساسية وسيطرة القطاع الخاص علي قطاع الصناعات الغذائية في مصر ونقص وسوء الاغذية بسبب نمط الإستهلاك الغذائي ، وإنتهت الدراسة بعدة توصيات أهمها إعادة هيكلة منظومة القطاع الغذائي وذلك يتم من خلال مجموعة من الإصلاحات المقترحة في العديد من السياسات المرتبطة بأداء القطاع ومن أهمها السياسات الزراعية والسياسات التشريعية والتصنيع الغذائي وسياسة الاستثمار لزيادة التدفقات الاستثمارية داخل القطاع ، والسياسات المرتبطة بالتمويل والتسويق ، وذلك بإتخاذ مجموعة من التدابير للحد من المشكلات التي تواجه القطاع وإستغلال الطاقة الكامنة داخله لتحقيق الملائمة مع الاتجاهات العالمية في الإنتاج والتصدير والتصنيع والتسويق، وتضييق حجم الفجوة الغذائية وتحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء ، وإمكانية الإدماج في الأسواق الإقليمية.

دراسة سحر عبد الرازق ، ٢٠٢٠ "دراسة إقتصادية لواقع ومستقبل الصناعات الغذائية في مصر" استهدفت الدراسة التعرف على الجوانب الإقتصادية المختلفة المتعلقة بإقتصاديات التصنيع الغذائي بصفة عامة والجوانب الإقتصادية المتعلقة بإقتصاديات تصنيع الخضر والفاكهة في مصر بصفة خاصة، والتعرف علي أهم المشكلات التي تواجه مصنعي ومنتجي ومصدري المنتجات الغذائية المصنعة من المحاصيل الزراعية وبالأخص الفاكهة ، وإعتمدت الدراسة على إسلوب التحليل الوصفي والكمي وإعتمدت على البيانات الثانوية المنشورة والغير منشورة ، وإنتهت الدراسة بالعديد من التوصيات من أهمها وضع سياسة خاصة بالإنتاج بغرض وهدف التصدير وليس تصدير الفائض من الإنتاج وإقامة مناطق متخصصة لإنتاج الخضر والفاكهة التصديري في الأراضي الجديدة ، تشجيع نظام التعاقد بجميع أنواعها سواء زراعة تعاقدية أو التعاقد على المواد الخام أو على المنتج النهائي ، ضرورة إجراء بحوث ودراسات تسويقية تفصيلية لكل سوق من الأسواق الإستيرادية من مصر على حده لكي نتمكن من تحديد نوع الطلب على المنتج في كل الأسواق والمواصفات المطلوبة للمنتج.

دراسة ميادة محمد صقر ، ٢٠١٩ "مقومات الصناعات الغذائية في محافظة الغربية" استهدفت الدراسة مقومات الصناعات الغذائية في محافظة الغربية ، وتوافرت معظم المقومات الرئيسية والثانوية التي ساعدت علي قيام الصناعة بها، وقد توصلت أن العمالة تتوفر في أغلبية الصناعات الغذائية ، وأغلب الآلات والمعدات المستخدمة في الصناعة ذات تقنية عالية ، تعتمد أغلبية الصناعات الغذائية في المحافظة علي الطاقة الكهربائية بالمحافظة ، يتم التسويق للمنتجات عن طريق الطرق البرية ، وإنتهت الدراسة بالعديد من التوصيات منها توفير مصدر آخر من مصادر الطاقة غير الطاقة الكهربائية المعرضة للإنتقطاع مما قد يؤدي لتعطيل الإنتاج والخسائر الفادحة ، ومراعاة تطبيق معايير و ضوابط الجودة في الإنتاج علي المنتجات الصناعية ، وتشجيع وتوعية أصحاب المصانع علي الإلتزام بهذه المعايير حفاظاً علي منتجات مصانعهم حتي تستطيع المنافسة في السوقين المحلي والدولي ، الإهتمام بتحقيق جودة الإنتاج من منتجات الصناعات المختلفة حتي يمكنها القدرة علي منافسة المنتجات الأجنبية ومراعاة تطبيق معايير و ضوابط الجودة في الإنتاج علي المنتجات الصناعية ، وتشجيع وتوعية أصحاب المصانع علي الإلتزام بهذه المعايير حفاظاً علي منتجات مصانعهم حتي تستطيع المنافسة في السوقين المحلي والدولي .

دراسة رهاب ابراهيم ، ٢٠١٧ "دراسة تحليلية مقارنة لتقييم أداء صناعة المنتجات الغذائية في مصر" استهدفت الدراسة دراسة تحليلية مالية مقارنة لقطاع صناعة المنتجات الغذائية والتعرف على أسباب ظهور الطاقات العاطلة لكل من القطاعي العام والعمال العام والخاص، وقد إعتمد البحث على أساليب التحليل الإحصائي الكمي والوصفي من خلال إستخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ومعدلات النمو السنوية لمتغيرات موضع الدراسة، وإستخدام بعض المعايير والمؤشرات المالية التي تقيس مدى ربحية القطاع وقدرته على الوفاء بالإلتزامات المالية، وتقييم مدى كفاءة القطاع التسويقي والإنتاجي والإداري ، من دراسة المؤشرات المالية إتضح زيادة قدرة قطاع صناعة المنتجات الغذائية بالقطاع الخاص على تحقيق أرباح من أنشطته التشغيلية مقارنة بمثيله بالقطاع العام، وإتضح زيادة ثقة أصحاب رأس المال المموك في توجيه إستثماراتهم لقطاع صناعة المنتجات الغذائية بالقطاع العام عن مثيله بالقطاع الخاص، وإنتهت الدراسة بالعديد من التوصيات منها تشجيع إستثمارات القطاع الخاص في مجال الصناعات الغذائية جنباً إلى جنب إستثمارات قطاع الأعمال العامة، تطوير منتجات قطاع الأعمال العام بما يتناسب مع أدواق المستهلكين وذلك بالإضافة لتعديل الأسلوب الترويجي بما يتناسب مع ظروف المجتمع المصري.

دراسة سهام داود ، ٢٠١١ " تقييم إقتصادي لقطاع الصناعات الغذائية في مصر " إستهدفت الدراسة التقييم الاقتصادي لأداء نشاط قطاع الصناعات الغذائية في مصر ، وإستخدمت أساليب التحليل الإحصائي الوصفي والمالي لتحليل البيانات الإحصائية الثانوية والقوائم المالية لقطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١- ٢٠٠٩/٢٠١٠) ، وأوضحت نتائجه أن نسب الربحية بالقطاع الخاص والمتمثلة في العائد على المبيعات، العائد على حقوق الملكية، والعائد على إجمالي الأصول تفوق مثلها بالقطاع العام ، وإنتهت الدراسة بعدة توصيات أهمها ضرورة توافر قاعدة بيانات ومعلومات عن الانتاج المحلي والتصدير والاستهلاك المحلي من السلع الزراعية التي تستخدم في أنشطة التصنيع الغذائي ، والإهتمام بجودة المنتج مما يتيح لمنتجات قطاع الصناعات الغذائية من المنافسة في السوق المحلي والخارجي ، وضع خطة شاملة لرفع الكفاءة بقطاع الصناعات الغذائية وخاصة القطاع العام في مصر .

الإطار النظري

الصناعات الغذائية: هي إحدى فروع الصناعات التحويلية التي تعمل علي تحويل المواد الأولية الزراعية سواء حيوانية أو نباتية بغرض الحفاظ عليها أطول مدة ممكنة ونقلها لمسافات بعيدة وطويلة، وذلك في حالة عدم إستهلاكها وإستخدامها بصورة مباشرة وتحويلها من صورة لأخري بإجراء عمليات خاصة وإضافة مواد معينة وفقاً لوسائل وطرق وعمليات مستحدثة ومبتكرة وحفظها في صناديق وعلب ومادة حافظة أخرى وطرحها في الأسواق بغرض الإستهلاك وذلك بصورة تجذب المستهلك، ويكون وفقاً للمنظور والمستوي الصناعي في تلك الدولة من حيث الماكينات والألات والطرق العلمية المتبعة في عمليتي التصنيع والحفظ. (محمد الدين واخرين، ٢٠٢١، ص٧)

الأهمية الإقتصادية للصناعات الغذائية : تكتسب الصناعات الغذائية أهمية إجتماعية وإقتصادية كبيرة يمكننا إيجازها فيما يلي: حفظ المواد الأولية ذات الطبيعة الزراعية بطريقة تسمح بحمايتها من التلف حتي وقت تحويلها أو إستهلاكها، تسهيل الفرص للمستهلك في إشباع حاجاته الإستهلاكية وذلك من خلال العمل علي تقديم المنتجات التي تتناسب معه ، الإلتزام بإحترام المواصفات العالمية للجودة للصناعات الغذائية بهدف تحسين المنتجات الغذائية، توفير نظام متكامل لحماية المستهلك من خلال تقديم منتجات صحية وأمنة. (بنينة حسن ، ٢٠١٨، ص٧٦)

معوقات صادرات الصناعات الغذائية: قد تؤثر بعض العقبات على الصناعات الغذائية مما تؤثر بالسلب على صادرات هذا القطاع وأيضاً ضعف التنافسي الدولي ، ويمكننا توضيح ذلك من خلال :

- معوقات مرتبطة بالتقنيات وأساليب الإنتاج: قد تلتزم الدول المستوردة للسلع الغذائية بوضع ضوابط صحية مشددة، فالمواصفات التي تصنعها الدول المتقدمة لا تقتصر فقط على المنتج النهائي ولاكن تمتد للتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج ، فبالتالي تعاني السلع الغذائية من ضعف التكنولوجيا مما يعوق قدرتها على المنافسة أمام الدول الأجنبية.

- معوقات مرتبطة بالتسويق الخارجي: قد يعاني قطاع الصناعات الغذائية من انخفاض في الكفاءة التسويقية وعد تفعيل إتفاقيات التجارة التفضيلية التي عقدتها مصر مع العديد من دول العالم ، فبالتالي تظل الصادرات قاصرة على الأسواق التقليدية التي تتعسف معنا مثل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي. (بنينة حسن، ٢٠١٨، ص٧٦)

الإستدامة البيئية: هو التأثير المتبادل بين البيئة والتنمية المستدامة وهذا يتطلب تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الإقتصادي والإستغلال المتعقل للبيئة بهدف المحافظة على حقوق الأجيال القادمة ، اليات ووسائل قانونية ومبادئ توجيهية (الحيطة ، الوقاية ، مبدأ الملوث الدافع) وخطط تنفيذية وإستراتيجيات لتنفيذ المشاريع التنموية وإدارة رشيدة للأنظمة البيئية .

فهي تستخدم للدلالة على الجهود المبذولة لتقليل تأثيرات المؤسسات على البيئة وذلك من خلال الحد من استخدام الطاقة، وإنبعاثات غازات الإحتباس الحراري ، وضبط النشاط البشري الذي يؤثر على البيئة بطريقة سلبية والتكيف مع تغيرات المناخ (Keith & Sampson & Walsh & Alagna , 2019 .p166)، والإستدامة البيئية وممارسات الأعمال الخضراء والعمليات الصديقة للبيئة ليست ظاهرة جديدة في القرن الحادي والعشرين بل تعود جذورها إلى أوائل القرن التاسع عشر (Abbey p 2012, ٩٤)، وهناك مجموعة من الممارسات العامة للإستدامة البيئية في مؤسسات الصناعات الغذائية ومنها:

- إعداد خطط التنمية المستدامة، وصياغة أهداف التنمية وربطها بخطة الدولة.
- إدارة النفايات بشكل جيد (تدوير - فصل)
- تقليل استهلاك البلاستيك بكافة أشكاله.
- التحول للورقي والعمل عن بعد .
- خفض البصمة الكربونية للمؤسسة بوسائل مختلفة ومنها: تبني فكرة تطبيق المباني الخضراء، و الإعتماد على مصادر الطاقة المتجددة في استهلاك الطاقة.

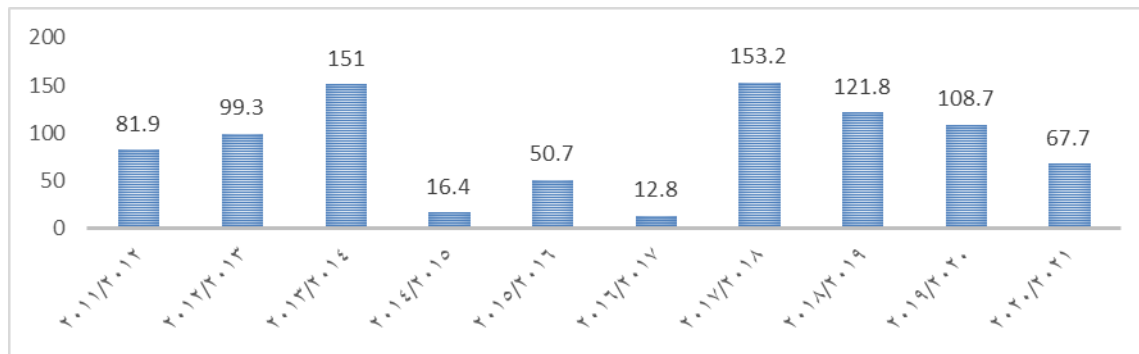
البعد البيئي: يشير إلى مدى إلزام المنشآت الإنتاجية بتطبيق أساليب إنتاج صديقة للبيئة تشمل :

- ترشيد استهلاك المياه والطاقة.
- تقليل الإنبعاثات والنفايات الناتجة .
- استخدام مدخلات غير ملوثة (مثل الأسمدة العضوية ، مبيدات أمنه)
- التخلص السليم من المخلفات الزراعية والصناعية.

النتائج والمناقشة

أولاً: تطور كمية وقيمة الصادرات وقوة التصدير للخضروات المجمدة خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١)

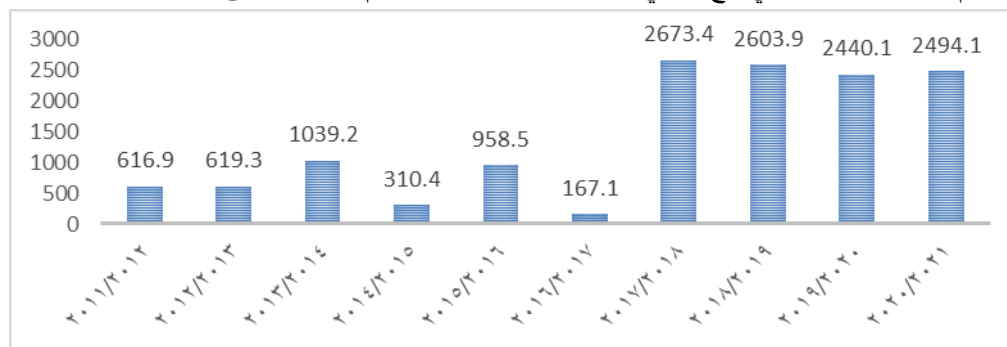
١. تطور كمية الصادرات المصرية من الخضروات المجمدة: تشير البيانات الواردة بالجدول (1) إلى التطورات الحادثة في كمية الصادرات المصرية من الخضروات المجمدة خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١) ، حيث يتضح أن متوسط الكمية المصدرة من الخضروات المجمدة بلغت ٨٦.٤ ألف طن يتراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ١٢.٨ ألف طن عام ٢٠١٧، وحد أقصى بلغ حوالي ١٥٣.٢ ألف طن عام ٢٠١٨. على النحو المبين بالشكل (1).



شكل (١): تطور كمية الصادرات من الخضروات المجمدة المصرية بألف طن خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠١٢)
المصدر: جدول (١)

وتوضح المعادلة رقم (١) بجدول (٢) الاتجاه الزمني العام لكمية الصادرات من الخضروات المجمدة خلال الفترة الدراسية، تم استخدام العديد من الصور الرياضية حيث تبين أن عدم توفيق بيانات تلك الفترة وتؤكد عدم ثبوت معنوية التقديرات على النحو الذي تعكسه خلال فترة الدراسة.

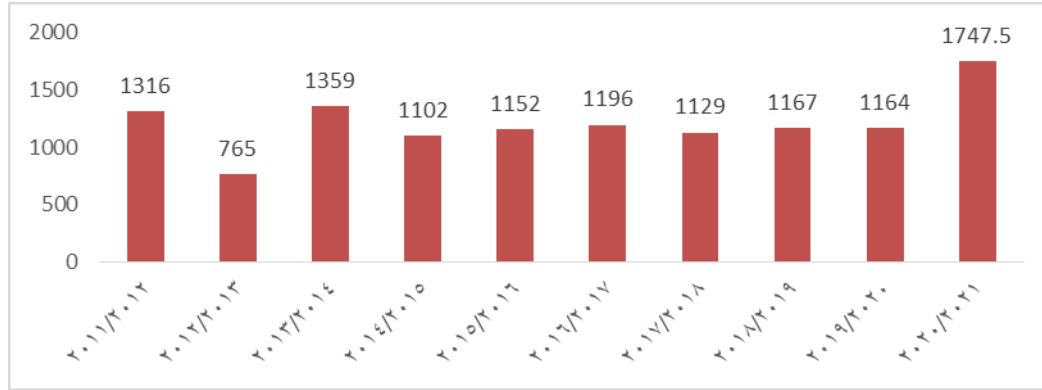
٢. تطور قيمة الصادرات المصرية من الخضروات المجمدة: تشير البيانات الواردة بالجدول (١) إلى التطورات الحادثة في قيمة الصادرات المصرية من الخضروات المجمدة خلال الفترة الدراسية، حيث يتضح أن متوسط القيمة المصدرة من الخضروات المجمدة بلغت ١٣٩٢.٣ مليون جنيهاً يتراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ١٦٧.١ مليون جنيهاً عام ٢٠١٧، وحد أقصى بلغ حوالي ٢٦٧٣.٤ مليون جنيهاً عام ٢٠١٨. على النحو المبين بالشكل (٢).



شكل (٢): تطور قيمة الصادرات من الخضروات المجمدة المصرية بألف طن خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠١٢)
المصدر: جدول (١)

وتوضح الاتجاه الزمني العام لقيمة الصادرات من الخضروات المجمدة تم استخدام العديد من الصور الرياضية حيث تبين أن الصورة الخطية كانت أفضل الصور لتوفيق بيانات تلك الفترة وقد تأكد ثبوت معنوية التقديرات عند مستوى معنوية ٠.٠١ على النحو الذي تعكسه المعادلة رقم (٢) بجدول (٢) من وجود زيادة سنوية قدرت بنحو ألف طن، كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن نحو ٦٠% من التغيرات الحادثة في قيمة الصادرات من من الخضروات المجمدة ترجع إلي التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المرتبطة بالزمن خلال فترة الدراسة.

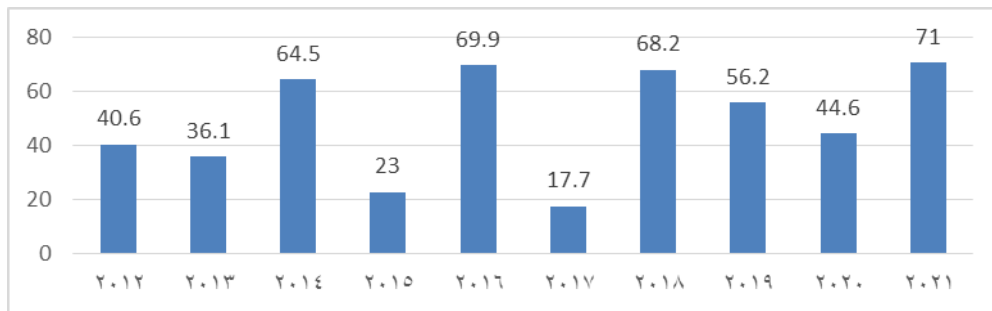
٣. تطور سعر التصدير من الخضروات المجمدة: يتضح من بيانات نفس الجدول (١) أن متوسط سعر التصدير للخضروات المجمدة المصرية بلغت حوالي ١٢٠٩.٨ دولار للطن، يتراوح بين حد أدنى بلغ نحو ٧٦٥ دولار لطن عام ٢٠١٣، وحد أقصى بلغ نحو ١٧٤٧.٥ دولار لطن عام ٢٠٢١ خلال فترة الدراسة. وذلك على النحو المبين بالشكل (٣).



شكل (٣): تطور سعر التصدير من الخضروات المجمدة المصرية بألف طن خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠١٢)
المصدر: جدول (١)

وبدراسة الاتجاه الزمني العام لسعر التصدير من الخضروات المجمدة خلال الفترة الدراسة، تم استخدام العديد من الصور الرياضية حيث تبين أن عدم توفيق بيانات تلك الفترة وتؤكد عدم ثبوت معنوية التقديرات على النحو الذي تعكسه المعادلة رقم (٣) بجدول (٢) خلال فترة الدراسة.

٤. قوة التصدير للخضروات المجمدة: " تقاس من خلال نسبة كمية صادرات دولة ما من سلعة ما منسوبة إلى الإنتاج المحلي لهذه الدولة من نفس السلعة" ويتضح من الجدول (١) أن متوسط قوة التصدير بلغ حوالي ٤٩.٢% يتراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ١٧.٧% عام ٢٠١٧، وحد أقصى بلغ حوالي ٧١% عام ٢٠٢١ خلال فترة الدراسة وذلك على النحو المبين بالشكل (٤).



شكل (٤): تطور قوة التصدير للخضروات المجمدة المصرية خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠١٢)
المصدر: جدول (١)

جدول (١): تطور كمية وقيمة الصادرات المصرية من الخضروات المجمدة وقوة تصديرها خلال فترة (٢٠١٢-٢٠٢١)

السنوات	كمية الصادرات (الف طن)	قيمة الصادرات (مليون جنيه)	السعر (دولار/طن)	قوة التصدير %
٢٠١٢	81.9	616.9	1316	40.6
٢٠١٣	99.3	619.3	765	36.1
٢٠١٤	151.0	1039.2	1359	64.5
٢٠١٥	16.4	310.4	1102	23
٢٠١٦	50.7	958.5	1152	69.9
٢٠١٧	12.8	167.1	1196	17.7
٢٠١٨	153.2	2673.4	1129	68.2
٢٠١٩	121.8	2603.9	1167	56.2
٢٠٢٠	108.7	2440.1	1164	44.6
٢٠٢١	67.7	2494.1	1747.5	71
متوسط الفترة	86.4	1392.3	1209.8	49.2
الحد الأدنى	12.8	167.1	765	17.7
الحد الأقصى	153.2	2673.4	1747.5	71.0

المصدر: جمعت وحسبت من نشرات التجارة الخارجية للصادرات والواردات الزراعية -قطاع الشؤون الاقتصادية -وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي-أعداد متفرقة، وموقع Trade map.

جدول (٢) معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور كمية وقيمة الصادرات المصرية من الخضروات المجمدة المصرية وسعر التصدير خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١)

رقم المعادلة	المتغير	معادلة الاتجاه العام	T-TEST	R ²	F-TEST
١	كمية الصادرات (الف طن)	$x_i + 80.9Y_i = 0.99x_i$	٠.٢	٠.٠٣	٠.٠٢٩
٢	قيمة الصادرات (مليون/ جنيه)	$x_i + 76.43Y_i = 265.22x_i$	*٣.٥	٠.٦٠	*١٢.٢١
٣	السعر (مليون/ جنيه)	$x_i + 1010.03Y_i = 35.40x_i$	١.٤	٠.١٩	١.٨٧

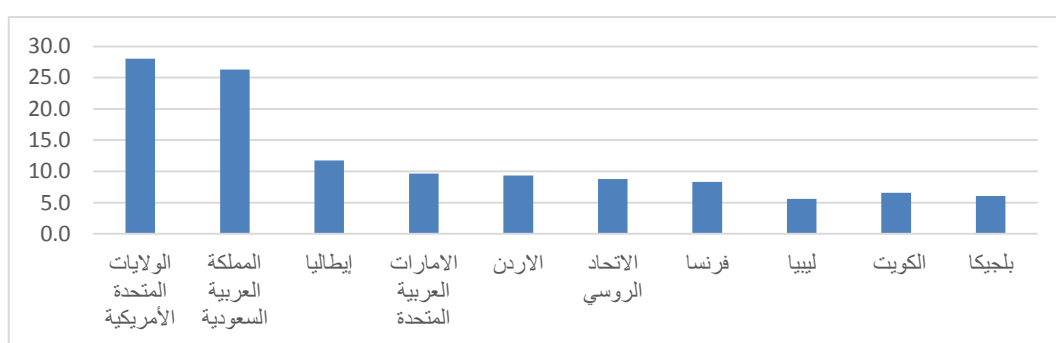
المصدر: نتائج الحاسب الآلي للأرقام الواردة بالجدول رقم (١) بالدراسة.

١. حيث: Y_i = القيمة التقديرية للمتغير التابع، X_i = المتغير المستقل (متغير الزمن) خلال فترة الدراسة
٢. $I = 1, 2, 3, \dots, 11$ ، (*) مستوى المعنوية (٠,٠١)، (**) مستوى المعنوية (٠,٠٥)

التوزيع الجغرافي لأهم الأسواق المستوردة للخضروات المجمدة المصرية:

بدراسة التوزيع الجغرافي لصادرات للخضروات المجمدة المصرية لدول العالم أوضحت بيانات جدول (٣) أن أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية وإيطاليا والامارات العربية المتحدة والأردن والاتحاد الروسي وفرنسا والكويت من أهم أسواق إستيراد الخضروات المجمدة المصرية ، حيث تمثل تلك الأسواق مجتمعة حوالى ٦٠.٨% من صادرات الخضروات المجمدة المصرية ، حيث إحتل سوق الولايات المتحدة الامريكية المركز الأول كأهم الأسواق المستوردة للخضروات المجمدة المصرية بين دول العالم ، بمتوسط كمية بلغ حوالى ٢٨ طن تمثل نحو ١٥.٦% من متوسط كمية صادرات الخضروات المجمدة المصرية ، بمتوسط قيمة بلغ حوالى ١٤٨ مليون دولار تمثل نحو ١٥.١% ، بينما جاء سوق المملكة العربية السعودية فى المركز الثاني بمتوسط كمية بلغ حوالى ٢٦.٣ ألف طن تمثل نحو ١٤.٦% من متوسط إجمالي كمية صادرات الخضروات المجمدة المصرية بمتوسط

قيمة بلغ حوالى ١٣١.٩ مليون دولار تمثل حوالى ١٣.٥% من متوسط إجمالي قيمة صادرات الخضروات المجمدة المصرية، وذلك فى حين احتل سوق إيطاليا المركز الثالث بمتوسط كمية بلغ حوالى ١١.٧ ألف طن تمثل حوالى ٦.٥% من متوسط إجمالي كمية صادرات الخضروات المجمدة المصرية بمتوسط قيمة بلغ حوالى ٦٣.٨ مليون دولار تمثل حوالى ٦.٥٢% من متوسط إجمالي قيمة صادرات الخضروات المجمدة المصرية ، بينما احتل سوق كل من الامارات والاردن والاتحاد الروسي المركز الرابع والخامس والسادس بمتوسط كمية بلغ حوالى ٩.٧ ، ٩.٣ ، ٨.٨ ألف طن من إجمالي متوسط كمية صادرات الخضروات المجمدة المصرية على الترتيب بمتوسط قيمة بلغ حوالى ٥٦.١ ، ٥٢.٥ ، ٥٠.٦ مليون دولار تمثل حوالى ٥.٧٣% ، ٥.٣٦% ، ٥.١٧% على الترتيب من متوسط إجمالي قيمة صادرات الخضروات المجمدة المصرية خلال فترة الدراسة ، كم هو موضح فى الشكل التالي :



شكل (٥) يوضح التوزيع الجغرافي لكمية صادرات الخضروات المجمدة المصرية الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢)
المصدر: جدول (٣)

جدول (٣): التوزيع الجغرافي لكمية وقيمة صادرات الخضروات المجمدة المصرية الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢)

الدول	متوسط قيمة الصادرات		متوسط كمية الصادرات	
	القيمة (ألف دولار)	المساهمة %	الكمية (الف طن)	المساهمة %
الولايات المتحدة الأمريكية	148303	15.1	04.28	15.6
المملكة العربية السعودية	131893	13.5	.٣26	14.6
إيطاليا	63834	6.52	73.11	6.5
الامارات العربية المتحدة	56115	5.73	66.9	5.4
الاردن	52530	5.36	١3.9	5.2
الاتحاد الروسي	50629	5.17	76.8	4.9
فرنسا	43131	4.4	32.8	4.6
ليبيا	40922	4.18	5. 6	3.1
الكويت	38614	3.94	6.59	4
بلجيكا	28714	٢.٩٣	6.08	3
باقي دول العالم	٣٢٤٧١٤	٣٣.١٧	59.66	33.1
العالم	٩٧٩٣٩٩	١٠٠	180.05	١٠٠

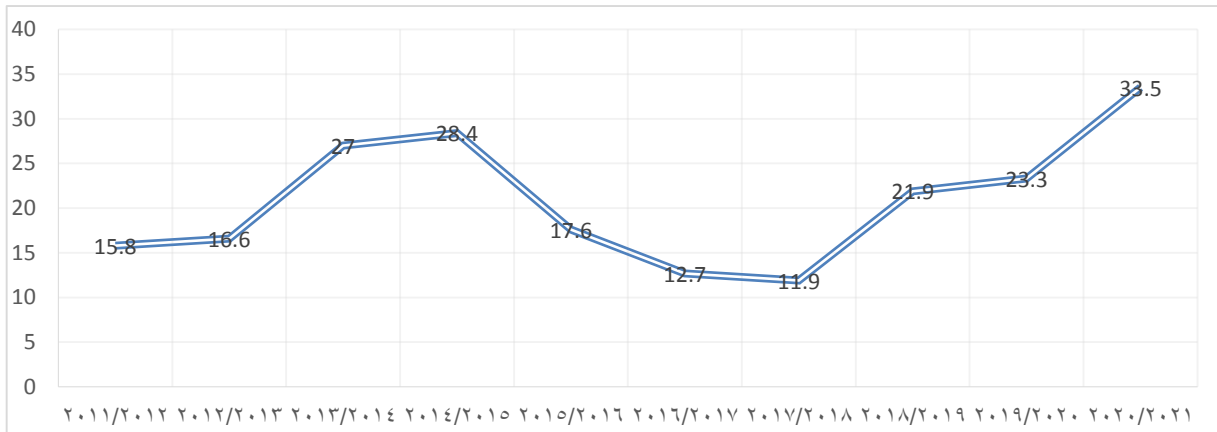
المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات موقع Trade map

ثانياً: تطور كمية وقيمة الصادرات وسعر وقوة التصدير لصلصة الطماطم خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١)

١. تطور كمية الصادرات المصرية من صلصة الطماطم

تشير البيانات الواردة بالجدول (٤) إلى التطورات الحادثة في كمية الصادرات المصرية من صلصة الطماطم خلال الفترة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠٢١، حيث يتضح أن متوسط الكمية المصدرة من صلصة الطماطم بلغت ٢٠.٩ ألف طن يتراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ١١.٩ ألف طن عام ٢٠١٨ ، وحد أقصى بلغ حوالي ٣٣.٥ ألف طن عام ٢٠٢١. على النحو المبين بالشكل (٦).

وبدراسة الاتجاه الزمني العام لكمية الصادرات من صلصة الطماطم المصرية خلال الفترة الدراسة، تم استخدام العديد من الصور الرياضية حيث تبين أن عدم توفيق بيانات تلك الفترة وتؤكد عدم ثبوت معنوية التقديرات على النحو الذي تعكسه المعادلة رقم (1) بجدول (٥) خلال فترة الدراسة.



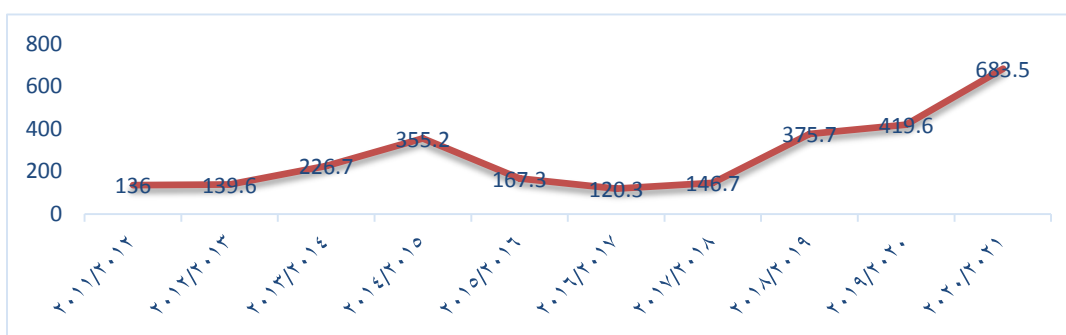
شكل (٦) يوضح تطور لكمية صادرات لصلصة الطماطم المصرية الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١)

المصدر: جدول (٤)

٢. تطور قيمة الصادرات المصرية من صلصة الطماطم

تشير البيانات الواردة بالجدول (٤) إلى التطورات الحادثة في قيمة الصادرات المصرية من صلصة الطماطم خلال الفترة الدراسة، حيث يتضح أن متوسط القيمة المصدرة من صلصة الطماطم بلغت ٢٧٧.١ مليون جنيهاً يتراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ١٢٠.٣ مليون جنيهاً عام ٢٠١٧ ، وحد أقصى بلغ حوالي ٦٨٣.٥ مليون جنيهاً عام ٢٠٢١. على النحو المبين بالشكل (٧).

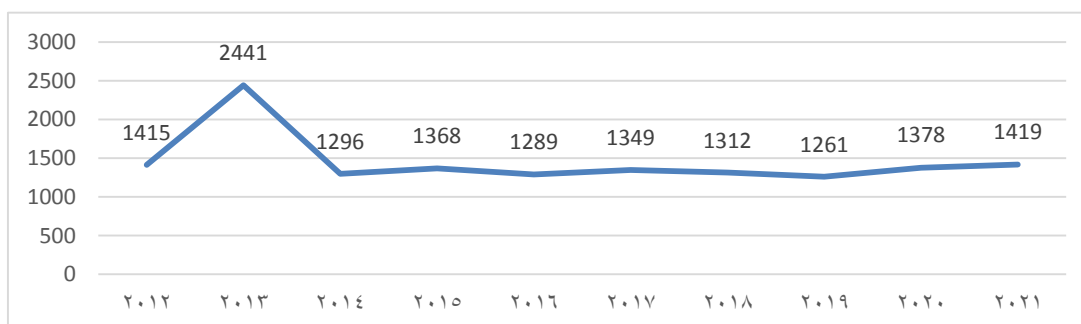
وبدراسة الاتجاه الزمني العام لقيمة الصادرات من صلصة الطماطم تم استخدام العديد من الصور الرياضية حيث تبين أن الصورة الخطية كانت أفضل الصور لتوفيق بيانات تلك الفترة وقد تأكد ثبوت معنوية التقديرات عند مستوى معنوية ٠,٠١ على النحو الذي تعكسه المعادلة رقم (٢) بجدول (٥) من وجود زيادة سنوية قدرت بنحو ألف طن، كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن نحو ٥٠% من التغيرات الحادثة في كمية الصادرات من من الخضروات المجمدة ترجع إلى التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المرتبطة بالزمن خلال فترة الدراسة.



شكل (٧) يوضح تطور قيمة صادرات لصلصة الطماطم المصرية الفترة (٢٠٢١-٢٠١٢)
المصدر: جدول (٤)

٣. تطور سعر التصدير من صلصة الطماطم

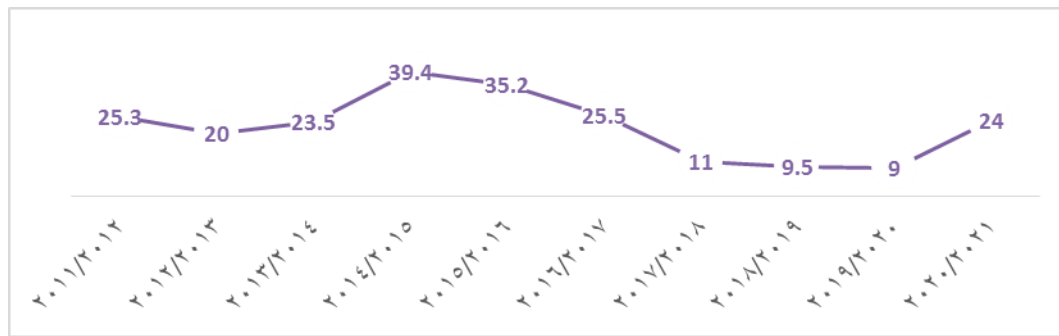
يتضح من بيانات نفس الجدول (٤) أن متوسط سعر التصدير لصلصة الطماطم المصرية بلغت حوالى ١٤٥٢.٨ دولار لطن، يتراوح بين حد أدنى بلغ نحو ١٢٦١ دولار لطن عام ٢٠١٩ وحد أقصى بلغ نحو ٢٤٤١ دولار لطن عام ٢٠١٣ خلال فترة الدراسة وذلك على النحو المبين بالشكل (٨).
وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لسعر التصدير لصلصة الطماطم المصرية خلال الفترة الدراسة، تم استخدام العديد من الصور الرياضية حيث تبين أن عدم توفيق بيانات تلك الفترة وتؤكد عدم ثبوت معنوية التقديرات على النحو الذي تعكسه المعادلة رقم (٣) بجدول (٥) خلال فترة الدراسة.



شكل (٨) يوضح تطور السعر التصديرى لصادرات لصلصة الطماطم المصرية الفترة (٢٠٢١-٢٠١٢)
المصدر: جدول (٤)

٤. قوة التصدير لصلصة الطماطم

" تقاس من خلال نسبة كمية صادرات دولة ما من سلعة ما منسوبة إلى الإنتاج المحلى لهذه الدولة من نفس السلعة"، ويتضح من الجدول (٤) أن متوسط قوة التصدير بلغ حوالى ٢٢.٢% يتراوح بين حد أدنى بلغ حوالى ٩% عام ٢٠٢٠، وحد أقصى بلغ حوالى ٣٩.٤% عام ٢٠١٥ خلال فترة الدراسة وذلك على النحو المبين بالشكل (٩).



شكل (٩) يوضح تطور قوة التصدير لصادرات من صلصة الطماطم المصرية الفترة (٢٠٢١-٢٠١٢)

المصدر: جدول (٤)

جدول (٤): تطور كمية وقيمة الصادرات المصرية من صلصة الطماطم وقوة تصديرها وسعرها التصديري خلال فترة

(٢٠٢١-٢٠١٢)

السنوات	كمية الصادرات (الف طن)	قيمة الصادرات (مليون جنيه)	السعر (دولار/طن)	قوة التصدير %
٢٠١٢	15.8	136.0	1415	25.3
٢٠١٣	16.6	139.6	2441	20.0
٢٠١٤	27.0	226.7	1296	23.5
٢٠١٥	28.4	355.2	1368	39.4
٢٠١٦	17.6	167.3	1289	35.2
٢٠١٧	12.7	120.3	1349	25.5
٢٠١٨	11.9	146.7	1312	11.0
٢٠١٩	21.9	375.7	1261	9.5
٢٠٢٠	23.3	419.6	1378	9.0
٢٠٢١	33.5	683.5	1419	24.0
متوسط الفترة	20.9	277.1	1452.8	22.2
الحد الأدنى	11.9	120.3	1261	9.0
الحد الأقصى	33.5	683.5	2441	39.4

المصدر : النشرة السنوية لحركة الانتاج و التجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من اهم السلع الصناعية ، اعداد متفرقة.

جدول(٥): معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور كمية وقيمة الصادرات المصرية من صلصة الطماطم المصرية

وسعرها التصديري خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠١٢)

رقم المعادلة	المتغير	معادلة الاتجاه العام	T-TEST	R ²	F-TEST
١	كمية الصادرات (الف طن)	$x_i \cdot 0.77 + 16.66 Y_i^A$	٠.٩	١٠٠.	٠.٩٣
٢	قيمة الصادرات (مليون/جنيه)	$x_i \cdot 42.2 + 45.6 = Y_i^A$	*٢.٨	٥٠٠.	*٧.٩
٣	السعر التصديري (مليون/جنيه)	$x_i \cdot 35.40 + 1015.03 = Y_i^A$	١.٤	١٩٠.	١.٨٧

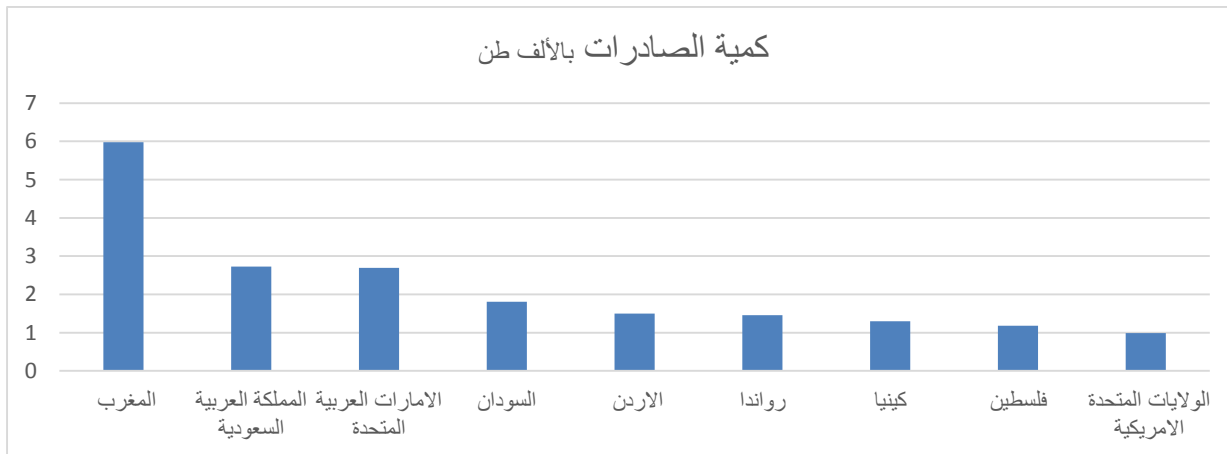
١. المصدر: نتائج الحاسب الآلي للأرقام الواردة بالجدول رقم (٤) بالدراسة.

٢. حيث: Y_i^A = القيمة التقديرية للمتغير التابع، X_i = المتغير المستقل (متغير الزمن) خلال فترة الدراسة

٣. $|r| = 0.1, 0.2, 0.3, \dots, 0.9, 1.0$ ، (*) مستوي المعنوية (٠,٠١) ، (**) مستوي المعنوية (٠,٠٥).

التوزيع الجغرافي لأهم الأسواق المستوردة من صلصة الطماطم المصرية:

بدراسة التوزيع الجغرافي لصادرات صلصة الطماطم المصرية لدول العالم أوضحت بيانات جدول (6) أن أسواق كل من المغرب والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة و السودان والأردن وروندا وكينيا وفلسطين والولايات المتحدة الأمريكية من أهم أسواق استيراد صلصة الطماطم المصرية ، حيث تمثل تلك الأسواق مجتمعة حوالي ٦٤.٦% من صادرات صلصة الطماطم المصرية ، حيث احتل سوق المغرب المركز الأول كأهم الأسواق المستوردة لصلصة الطماطم المصرية بين دول العالم ، بمتوسط كمية بلغ حوالي ٥.٩٨ ألف طن تمثل نحو ١٩.٧% من متوسط كمية صادرات صلصة الطماطم المصرية ، بمتوسط قيمة بلغ حوالي ٨.٢ مليون دولار تمثل نحو ١٩.٧% ، بينما جاء سوق المملكة العربية السعودية في المركز الثاني بمتوسط كمية بلغ حوالي ٢.٧٣ ألف طن تمثل نحو ٩% من متوسط إجمالي كمية صادرات صلصة الطماطم المصرية بمتوسط قيمة بلغ حوالي ٣.٧ مليون دولار تمثل حوالي ٨.٩% من متوسط إجمالي قيمة صادرات صلصة الطماطم المصرية ، وذلك في حين احتل سوق الامارات العربية المتحدة المركز الثالث بمتوسط كمية بلغ حوالي ٢.٦٩ ألف طن تمثل حوالي ٨.٨% من متوسط إجمالي كمية صادرات صلصة الطماطم المصرية بمتوسط قيمة بلغ حوالي ٣.٦ مليون دولار تمثل حوالي ٨.٧% من متوسط إجمالي قيمة صادرات صلصة الطماطم المصرية ، بينما احتل سوق كل من السودان والاردن وروندا المركز الرابع والخامس والسادس بمتوسط كمية بلغ حوالي ١.٨١ ، ١.٥ ، ١.٤٦ ألف طن من إجمالي متوسط كمية صادرات صلصة الطماطم المصرية على الترتيب بمتوسط قيمة بلغ حوالي ٢.١ ، ٢.٥ ، ٢ مليون دولار تمثل حوالي ٦.١% ، ٤.٩% ، ٤.٩% على الترتيب من متوسط إجمالي قيمة صادرات صلصة الطماطم المصرية خلال فترة الدراسة ، كم هو موضح في الشكل التالي :



شكل (١٠) يوضح التوزيع الجغرافي لكمية صادرات من صلصة الطماطم المصرية الفترة (٢٠٢٢-٢٠١٨)
المصدر: جدول (6)

جدول (6-1): التوزيع الجغرافي لقيمة و كمية الصادرات من صلصة الطماطم المصرية الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢)

الدول	متوسط قيمة الصادرات		متوسط كمية الصادرات	
	القيمة (ألف دولار)	% المساهمة	الكمية (الف طن)	% المساهمة
المغرب	8159	19.7	٨9.5	19.7
المملكة العربية السعودية	3679	8.9	٣7.2	9
الامارات العربية المتحدة	3608	8.7	69.2	8.8
السودان	2542	6.1	١8.1	5.9
الأردن	2102	4.9	5.1	5
رواندا	2032	4.9	٦4.1	4.8
كينيا	1746	4.2	3.1	4.3
فلسطين	1631	3.9	18.1	3.9
الولايات المتحدة الأمريكية	1369	3.3	٠.٩٩	3.2
باقي دول العالم	14587.2	٣٥.٤	١٠.٧٣	٣٥.٤
العالم	٢٠٧٢٧٦	١٠٠	٣٠.٣٧	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات موقع Trade map

ثالثاً : التأثيرات البيئية لإنتاج أهم الصناعات الغذائية (الخضروات المجمدة وصلصة الطماطم):

١- في مرحلة الزراعة :

- الاستخدام المفرط للمياه والاسمدة يؤدي إلى تدهور التربة ومصادر المياه
- بقايا المبيدات تؤثر على جودة المنتج وتجعله غير مقبول في بعض الأسواق الأوروبية.

٢- مرحلة التصنيع والتجميد :

- استهلاك كبير للطاقة في عمليات التجميد والتسخين .
- نفايات عضوية غير مستغلة .
- استهلاك عالي للمياه في الغسل والتجهيز .

٣- في مرحلة التصنيع والتجميد :

- استخدام عبوات بلاستيكية غير قابلة للتحلل
- إنبعاثات من وسائل النقل والتبريد أثناء الشحن .

التشريعات البيئية المؤثرة المحلية والدولية المؤثرة على التصدير:

- محلياً: تخضع المصانع الزراعية لقانون حماية البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته ، والذي يشترط معالجة المياه الصناعية والتخلص الآمن من النفايات .

- دولياً : الأسواق الأوروبية تشترط وجود شهادات منها شهادة المنتج العضوي ISO 14001, GLOBAL

- وجود حدود قصوى مسموح بها لبقايا المبيدات (MRLS)

- الدول المقدمة تفضل المنتجات ذات البصمة (Low Carbon Foot Print Products).

ومما سبق يعتبر البعد البيئي في إنتاج وتصدير الخضروات المجمدة وصلصة الطماطم ضرورة إستراتيجية لمصر في ظل التوجه العالمي نحو الإستدامة ، وإن التحول إلى ممارسات صديقة للبيئة لا يعد فقط التزاماً أخلاقياً وقانونياً بل فرصة إقتصادية لزيادة تنافسية الصادرات المصرية في الأسواق العالمية وتحقيق عائد مستدام على المستوى الوطني.

الخلاصة

تُعد التجارة الخارجية من المصادر الأساسية لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية للدول حيث يمثل التصدير أداةً فعالةً لتحفيز النشاط الاقتصادي والنهوض بالدول النامية مثل مصر، وفي ظل الظروف الدولية الراهنة تُولي مصر اهتمامًا خاصًا بتنمية صادرات الصناعات الغذائية مع مراعاة البعد البيئي والاستدامة بإعتبارها عوامل استراتيجية لتعزيز تنافسية الصادرات، تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء تطور كمية وقيمة وأسعار صادرات مصر من الخضروات المجمدة وصلصة الطماطم خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢١ وذلك إلى جانب تحليل التوزيع الجغرافي لأهم الأسواق المستوردة وباستخدام منهج إحصائي بسيط مع تحليل السلاسل الزمنية تبين أن متوسط كمية صادرات الخضروات المجمدة بلغ حوالي ٦٨.٤ ألف طن، مقابل ٢٠.٩ ألف طن لصلصة الطماطم، بينما وصلت متوسط قيمة صادرات الخضروات المجمدة إلى ١٣٩٢.٣ مليون جنيه، و ٢٧٧.١ مليون جنيه لصلصة الطماطم. أما متوسط أسعار التصدير فبلغ ١٢٠٩.٨ دولارًا للطن من الخضروات المجمدة، و ١٤٥٢.٨ دولارًا للطن من صلصة الطماطم، من الناحية الجغرافية تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية (بمتوسط ٢٨.٠٤ ألف طن، ما يعادل ١٥.٦% من إجمالي صادرات الخضروات المجمدة المصرية)، والمملكة العربية السعودية (٢٦.٣ ألف طن، ١٤.٦%)، وإيطاليا (١١.٧٣ ألف طن، ٦.٥%) قائمة أهم الأسواق للخضروات المجمدة، بينما استحوذت المغرب (٥.٩٨ ألف طن، ١٩.٧%)، المملكة العربية السعودية (٢.٧٣ ألف طن، ٩%)، والإمارات العربية المتحدة (٢.٦٩ ألف طن، ٨.٨%) على أكبر حصص استيراد صلصة الطماطم، ويُعتبر تعزيز البعد البيئي في عمليات الإنتاج والتصدير ضرورة إستراتيجية لمصر، في ظل الاتجاه العالمي نحو الاستدامة، حيث يُشكل تبني ممارسات صديقة للبيئة ليس فقط التزامًا أخلاقيًا وقانونيًا، بل أيضًا فرصة لتعزيز تنافسية الصادرات المصرية وتحقيق عوائد اقتصادية مستدامة على المستوى الوطني.

التوصيات

- ضرورة العمل على فتح أسواق جديدة لكل من الخضروات المجمدة وصلصة الطماطم، والإهتمام بتصنيع أصناف عالية الجودة التي تتلقى قبول في الأسواق الخارجية.
- تعزيز البعد البيئي في صادرات الصناعات الغذائية، ودعم المصانع للحصول على شهادات الجودة البيئية، تدريب العاملين على أساليب الإنتاج النظيف.
- محاولة دراسة الوضع التنافسي لأسواقنا لصلصة الطماطم والخضروات المجمدة من خلال معرفة المنافسين للسوق المصري والأسعار ومواعيد التوريد وجودة المنتجات، لإيجاد ميزة لمنتجاتنا المصرية المحلية.
- إنشاء وحدات لإعادة تدوير مخلفات الإنتاج الزراعي والتصنيعي.
- العمل على التغلب على الصعوبات التي تواجه المصدرين، وإختصار الوقت اللازم لإجراءات الإفراج الجمركي، وزيادة الحافز التصديري بخفض الضرائب علي المصدرين، وتوجيه دعم نقدي وعيني لمواجهة المنافسة في الأسواق الخارجية.
- تشجيع التعاون بين المصدرين والباحثين لتطوير تقنيات إنتاج أقل تأثير على البيئة.
- زيادة الإستثمارات في مجالات التصنيع الغذائي وفتح أفاق جديدة في الأسواق التقليدية مثل سوق الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال دراسة الأصناف والأنواع الأكثر استهلاكاً من الخضروات المجمدة، ومعرفة المواصفات المطلوبة لمخاطبة السوق الأمريكي والحفاظ عليه وعدم خسارته في المستقبل.

- العمل على تقليل تذبذب صادرات الصناعات الغذائية وذلك من خلال إستراتيجية تحفيز التصدير وتوفير بيئة مستقرة تساهم في زيادة حجم الإنتاج و توسيع قاعدة الصادرات .

المراجع

- إيمان فخري ، ٢٠٢٤ " اتجاهات التجارة الخارجية للأسواق التقليدية لبعض منتجات التصنيع الغذائي المصرية " ،
مجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد ٣٤، العدد ٢ (يونيو ٢٠٢٤)، الصفحات ٦٦٢-٦٩١ .
أحمد الزين " القدرة التنافسية للصادرات المصرية في ضوء المعايير البيئية ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة " كلية
حقوق - جامعة طنطا ، (٢٠٢٣).
محمد الدين وآخرين " أسس الصناعات الغذائية " كلية الزراعة -جامعة المنوفية ، ص ٧ ، ٢٠٢١.
ماجد الشرفاوي " رؤية إستراتيجية لتفعيل دور اقتصاد المعرفة في النهوض بقطاع الصناعات الغذائية في مصر "
مجلة روح القوانين - كلية الحقوق ، العدد التاسع والثمانون ، يناير ٢٠٢٠.
سحر عبد الرازق "دراسة إقتصادية لواقع ومستقبل الصناعات الغذائية في مصر " رسالة دكتوراه- كلية زراعة -جامعة
عين شمس ، ٢٠٢٠.
ميادة محمد صقر "مقومات الصناعات الغذائية في محافظة الغربية "مجلة البحث العلمي - كلية البنات للأداب
والعلوم والتربية -جامعة عين شمس، العدد عشرون -الجزء العاشر ، ص ١٦٢-١٨٣ ، (٢٠١٩).
بثينة حسن " أثر القيادة التحويلية علي تسيير عمليات الإنتاج الأنظف" رسالة ماجستير-كلية الدراسات والبحوث
البيئية -جامعة عين شمس ، ص٧٦ ، ٢٠١٨.
زينب عبد المنعم، أحمد مندور ، محمود عبد العال " تحليل الآثار الإقتصادية والبيئية الناتجة عن الصناعات الغذائية
بقطاع اللحوم في مصر " مجلة العلوم البيئية ، كلية الدراسات والبحوث البيئية -جامعة عين شمس،
المجلد ٤٣ ، الجزء الأول، ٢٠١٨.
رجاب سعيد ابراهيم " دراسة تحليلية مقارنة لتقييم أداء صناعة المنتجات الغذائية في مصر "، كلية الزراعة - جامعة
عين شمس ٢٠١٧
سهام داود " تقييم إقتصادي لقطاع الصناعات الغذائية في مصر " كلية زراعة -جامعة المنصورة، (٢٠١١).
وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي " نشرات التجارة الخارجية للصادرات والواردات الزراعية - قطاع الشئون
الإقتصادية - أعداد متفرقة " .
قاعدة بيانات موقع [www. Trade map. com](http://www.Trade map. com) .
Abbey, HEIDI.N. (2012), "The green archivist: a primer for adopting affordable, environmentally sustainable, and socially responsible archival management practices", Archival Issues, Vol. 34 No.2, pp.94.
Keith, Pendergrass & Sampson, Walker & Walsh, Tim & Alagna, Laura. (2019). Toward Environmentally Sustainable Digital Preservation. The American Archivist 82 (1). 166.

AN ANALYTICAL STUDY OF EXPORTS OF THE MOST IMPORTANT FOOD INDUSTRIES IN EGYPT DURING THE PERIOD (2012-2021)

Sara E. Fatouh ⁽¹⁾; Wael Fawzy ⁽²⁾; Maged Y. El-Kharboutli ⁽³⁾;
Mohamed Fathy ⁽⁴⁾

1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University
2) Faculty of Commerce, Ain Shams University 3) Misr Higher Institute for Commerce
and Computers 4) Food Technology Research Institute, Agricultural Research Center

ABSTRACT

Foreign trade is an important economic tool that contributes to financing sustainable development plans, especially considering the global trend towards environmental standards in production and marketing. Exports are a key element in stimulating the national economy by enhancing growth, providing foreign exchange, and achieving trade balance, which makes them of particular importance to developing countries such as Egypt. In this context, Egyptian food industry exports are gaining increasing importance due to their competitive advantages and ability to access multiple markets. Frozen vegetables and tomato sauce are among the most prominent products witnessing growing global demand, driven by the quality of production and the availability of agricultural raw materials. The study aims to analyze the development of the quantities, values, and prices of exports of these products during the period from 2012 to 2021, and to study the geographical distribution of the most important importing countries. The results showed that the United States, Saudi Arabia, and Italy are the largest importers of frozen vegetables, while Morocco, Saudi Arabia, and the UAE are the largest importers of tomato sauce. The study recommended the need to open new markets and improve quality and packaging to ensure export sustainability, increase Egypt's market share in global markets, and support sustainable development in the food industry.

Keywords: Food industries – export quantity – export strength – environmental dimension – environmental sustainability.